أصوات نساء
ASWAT NISSA

مشروع دستور قيس سعيد

تهديد لحقوق النساء والحريات الفردية

إعلان أصوات نساء

نشر الرئيس التونسي قيس سعيد يوم 30 جوان 2022 مشروع دستور جديد يثير مخاوف جدية حول الديمقراطية والاستقرار السياسي وحقوق النساء والأقليات في تونس.
بصفتها منظمة نسوية ناشطة في المجتمع المدني التونسي منذ 2011، لا يمكن لجمعية أصوات نساء إلا أن تندد بهذه العملية الدستورية الانفرادية، و تذكر الدولة التونسية بالتزاماتها الدولية من حيث العضوية في المنظمات الدولية والمصادقة على الاتفاقيات الدولية.

انه لواجب تاريخي الاعلان عن موقفنا والتعبير عن مخاوفنا بشأن التغييرات المقترحة المهددة للتقدم والمكتسبات التي تم احرازها على مدى عقود في مجال حقوق النساء وحماية الأقليات والتي كانت ثمرة النضالات التي خاضتها أجيال من التونسيين والتونسيات.
كانت عملية صياغة دستور "قيس سعيد" بعيدة كل البعد عن التشاركية. فقد اختار استبعاد كل من المجتمع المدني والأحزاب السياسية، وهو ما يشكل قطيعة واضحة مع دستور 2014 الذي عكس مشاركة واسعة طوال عملية صياغته.

بالإضافة الى ذلك، صرح رئيس اللجنة المكلفة بصياغة الدستور الجديد علانية أن مشروع الدستور المقدم الى الشعب التونسي " مختلف تماما" عن المسودة التي صاغتها الهيئة.
وبالتالي فان الدستور المصاغ من جانب واحد لا يمثل الا اهانة للمكاسب الديمقراطية للشعب التونسي.

أدخل مشروع الدستور تغييرات كبيرة في النظام السياسي التونسي. حيث تغير النظام البرلماني ، الذي أنشأه دستور 2014 ، الى نظام رئاسوي يقطع مع مبدأ الفصل بين السلطات ، و هو ما يفرغ النظام الديمقراطي من معناه.

على عكس النظام الرئاسي ، يلغي هذا النموذج التوازن بين السلطات الثلاث و يملك الرئيس بمقتضاه القدرة على التحكم في السلطات الأخرى وحلها, وهو ما سيمهد الطرق نحو العودة إلى الاستبداد.

يتمتع الرئيس بسلطة عليا على السلطات الثلاث: التنفيذية والتشريعية وحتى القضائية ، لأنه منح نفسه القدرة على تعيين القضاة.

علاوة على ذلك ، فإن هذا المشروع الدستوري الفردي يهدد حقوق النساء حيث تم تعديل العديد من الإنجازات الدستورية أو طمسها أو تفريغها من معناها.

من بين التهديدات الرئيسية لحقوق النساء :

- التوطئة التي تؤكد أن التونسيين قد عبروا عن إرادتهم من خلال استشارة وطنية شارك فيها مئات الآلاف من المواطنين. لكن، من حيث الأرقام ، فإن المشاركين لا يتجاوزون 4% من الشعب التونسي ، مما يشير بوضوح إلى مشاركة منخفضة لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تكون ممثلة لجميع التونسيين والتونسيات.
علاوة على ذلك ، أعرب 36% فقط من المشاركين عن رغبتهم في الحصول على دستور جديد.
من ناحية أخرى لا يتضمن مشروع الدستور أي تقدم في مجال حقوق النساء والأقليات. بل بالعكس ألغى الفصل 2 الإشارة إلى أن تونس دولة مدنية، مما يفتح الباب لتفسيرات قد تقوض حقوق وحريات النساء والأقليات.
- أما الفصل 5 فيقدم تونس كدولة تشكل جزءًا من "الأمة" الإسلامية التي يجب أن تحترم القوانين فيها "مقاصد" الشريعة في نظام ديمقراطي. وهو ما يخلق الغموض ويفتح الباب لتفسيرات واسعة تهدد وضع النساء والأقليات.
- الفصل 30 من مشروع الدستور الذي يضمن الحق في اختيار المسكن وحرية التنقل لا يذكر إلا المواطنين التونسيين ويمتنع عن تأنيث اللغة من خلال استبعاد "المواطنات التونسيات" وهو ما يمكن أن يفتح الباب أمام مؤسسة الوصاية من قبل "محرم " على النساء.
- ينص الفصل 120 على أن القضاة يجب أن يعينهم رئيس الجمهورية كما تضمن المشروع تغييرات أخرى تقوض استقلال القضاء. الذي يعتبر الضامن لاحترام حقوق النساء في المجتمع الأبوي الذكوري.
- يقدم مشروع الدستور أيضًا سلسلة من الفصول التي تغذي النظام الرئاسوي في البلاد، بما في ذلك الفصل 101 الذي يعين من خلاله الرئيس رئيس الحكومة وأعضاء الحكومة الآخرين ؛ الفصل 102 الذي يسمح للرئيس بإنهاء مهام أي عضو في الحكومة من جانب واحد ؛ الفصل 112 الذي يحدد مسؤولية الحكومة أمام الرئيس بدلاً من البرلمان، والفصل 116 الذي بموجبه يمكن للرئيس حل البرلمان من جانب واحد ؛

كما يلغي الدستور المقترح العديد من الضمانات الواردة في دستور 2014 لمنع إساءة استخدام السلطة من قبل الرئيس ومنع العودة إلى الاستبداد ، مثل الفصل 88 من الدستور.

- أخيرًا، لا يكرس الدستور المقترح مشاركة النساء في الحياة العامة. فعلى سبيل المثال، يستبدل نظام "القوائم" الانتخابي الذي يعزز المساواة بين الجنسين في البرلمان بنظام انتخابي قائم على الاقتراع على الأفراد، مما يسهل بدلاً من ذلك وصول الأشخاص المتميزين إلى مناصب السلطة. وهو ما يهدد نجاحات البرلمان التونسي في تحقيق مستويات عالية نسبيًا من المساواة بين الجنسين في السياسة.

إن تبني الدستور المقترح سيعزز عودة الاستبداد ويهدد التقدم في مجال حقوق الإنسان. كما أن الفلسفة العامة للمقترح ضارة بالحريات الفردية وتهدد تقدم المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في تونس.

ان تونس جزء لا يتجزأ من مختلف منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الأفريقية التي تتمثل مهمتها الشاملة في ضمان بيئة تتميز بالحرية والديمقراطية في مختلف الدول الأعضاء.

إن الانضمام إلى هذه المنظمات يمثل للدولة التونسية التزاما أخلاقيا يستوجب احترام مواثيق تأسيسها القائمة على مبادئ الحرية والديمقراطية وسيادة القانون.

بالإضافة إلى ذلك، فإن تونس لديها مجموعة واسعة من الاتفاقيات الدولية والإقليمية في ترسانتها القانونية، والتي صادقت عليها والتزمت باحترامها. على سبيل المثال، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي سحبت تونس بشأنها جميع التحفظات، والاتفاقيين الدوليين المتعلقين بالحقوق المدنية والسياسية من جهة ومن جهة أخرى بالحقوق الاقتصادية والحقوق الاجتماعية، والاعلان العالمي المتعلق بالديمقراطية الذي تم اعتماده دون تصويت من قبل الاتحاد البرلماني الدولي الذي تنتمي إليه الدولة التونسية.
يؤكد هذا التموقع الدولي للدولة التونسية الأهمية التي يجب أن توليها مختلف الدول لهذه الالتزامات.

بناء على كل هاته المعطيات, لا يسعنا في الأخير الا التنديد مجددا بهذا المسار الفردي و المنذر بدكتاتورية قادمة و الدعوة الى أن يتم الحفاظ على دستور عام 2014، الذي صيغ بطريقة ديمقراطية، وتعديله في وقت لاحق بنهج تشاركي يجمع بين مختلف مكونات المجتمع السياسي والمدني في تونس.

اصوات نساء
ASWAT NISSA